الأثر السياسي للعمالة الأجنبية على العمالة الوطنية: قراءة في السياسات الاجتماعية

The Political Impact of Foreign Labor on National Labor: A Study of Social Policies

م.م نور عبد السلام حسن م.م بان قدس يوسف

Mr. Ban Quds Yousef , Mr. Nour Abdel Salam Hassan

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

nooralazwei94@uomustansiriyah.edu.iq

ban.q.yousif@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

تناقش هذه الدراسة الأبعاد السياسية والاجتماعية المرتبطة بالعمالة الأجنبية في العراق وتأثيرها على العمالة الوطنية، ايضا تسلط الضوء على تأثيرات العمالة الأجنبية على سوق العمل، مثل تقليل فرص العمالة المحلية وزيادة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية، كما تبحث في ضعف السياسات والتشريعات التي تنظم هذا الملف، وما يترتب عليه من تحديات تؤثر على النسيج الاجتماعي والتوازن الاقتصادي، اذ يعتمد البحث على منهج وصفي تحليلي لتقديم قراءة شاملة لواقع العمالة الأجنبية، مع تقديم توصيات تهدف إلى تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات السوق المحلي وحماية حقوق العمالة الوطنية، كذلك تسعى الدراسة إلى تقديم حلول عملية تعزز من دور السياسات الحكومية والمجتمع المدني في معالجة هذه القضية.

الكلمات المفتاحية: (العمالة الاجنبية، العمالة الوطنية، سياسات سوق العمل، التأثيرات الاجتماعية، التشريعات العراقية)

Abstract

This study examines the political and social dimensions of foreign labor in Iraq and its impact on the national workforce. It highlights the effects of foreign labor on the labor market, such as reducing opportunities for local workers and increasing economic and social pressures. The study also explores the weakness of policies and

legislation regulating this issue and its resulting challenges, which affect social cohesion and economic balance. Using a descriptive-analytical approach, the research provides a comprehensive analysis of the reality of foreign labor, along with recommendations aimed at achieving a balance between meeting the local market's needs and protecting the rights of national workers. The study seeks to offer practical solutions that enhance the role of government policies and civil society in addressing this issue.

Keywords:(Foreign Labor, National Workforce, Labor Market Policies, Social Impacts, Iraqi Legislation).

المقدمة:

شهد العراق في العقود الأخيرة زيادة ملحوظة في تدفق العمالة الأجنبية، أثر لعدة عوامل، منها الانفتاح الاقتصادي، وتصاعد المشاريع الاستثمارية في القطاعات المتباينة، وافتقار السوق المحلي إلى مهارات غير متوفرة في القوى العاملة الوطنية، وعلى الرغم من الفوائد التي قد تحرزها العمالة الأجنبية للاقتصاد العراقي، إلا أن آثارها تمتد إلى أبعاد اجتماعية وسياسية واقتصادية، تقتضي دراسة معمقة لفهم تداعياتها، لاسيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين العمالة الوطنية، يهدف هذا البحث إلى تحليل الأثر السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعمالة الأجنبية على العمالة الوطنية، وتسليط الضوء على النطاق التشريعي والسياسات الاجتماعية التي تنظم هذا الملف، مع تقديم توصيات تعزز التوازن بين العمالة الأجنبية والمحلية.

اولا: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على واحدة من القضايا الحساسة التي تؤثر على سوق العمل والمجتمع العراقي بشكل عام، اذ يتميز البحث بقدرته على تقديم فهم متكامل لتداعيات العمالة

الأجنبية على العمالة الوطنية، فضلا عن اقتراح حلول واقعية للتحديات التي تواجه صناع القرار في إدارة هذا الملف.

ثانيا: اشكالية البحث:

تتبلور إشكالية البحث في التساؤل التالي: ما هي الأبعاد السياسية والاجتماعية المرتبطة بسياسات العمالة الأجنبية في العراق، وكيف تؤثر هذه السياسات على العمالة الوطنية وسوق العمل المحلي؟

ثالثا: فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها العمالة الأجنبية في العراق تساهم بشكل ملحوظ في تلبية احتياجات السوق المحلي، لكنها تؤدي في الوقت ذاته إلى تأثيرات سلبية على العمالة الوطنية من خلال تقليل فرص العمل المتاحة وتفاقم التحديات الاجتماعية.

رابعا: منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي الذي يسعى إلى وصف وتحليل الأبعاد المختلفة لقضية العمالة الأجنبية في العراق، مع التركيز على تأثيراتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

خامسا: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاث محاور فضلا عن المقدمة والخاتمة، تطرق المحور الاول الى (الأبعاد السياسية لسياسات العمالة الأجنبية في العراق)، وبحث المحور الثاني في (تأثير العمالة الأجنبية على العمالة الوطنية)، اما المحور الثالث (قراءة في السياسات الاجتماعية المرتبطة بالعمالة الأجنبية).

المحور الأول: الأبعاد السياسية لسياسات العمالة الأجنبية في العراق.

تعد العمالة الأجنبية واحدة من المسائل المهمة التي تتداخل مع السياقات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية في العراق، ففي ظل التحولات الكبيرة التي شهدتها البلاد على مسار العقود الماضية،

ظهر تحدي واضح في وتيرة صياغة سياسات تتعلق بتنظيم العمالة الأجنبية، بما يتماشى مع الحاجات الاقتصادية من جهة، ويكفل استقرار الوضع السياسي والاجتماعي من جهة أخرى، اذ إن فهم الأبعاد السياسية لهذه السياسات، يتطلب تحليلًا عميقًا للأسباب والآثار الناتجة عنها، سواء على الصعيد الداخلي أو في إطار العلاقات الإقليمية، والدولية[1].

تنقضي السياسات الحكومية المتعلقة بالعمالة الأجنبية في العراق، على مجموعة من التشريعات والتنظيمات التي تهدف إلى ضبط وجود هذه العمالة، وضمان تحقيق مصالح الدولة، و على الرغم من أهمية هذه السياسات في تلبية حاجات القطاعات الاقتصادية الأساسية، مثل مجال النفط، والبناء والخدمات، إلا أن تنفيذها يواجه تحديات كبيرة، فتاريخيًا، كانت السياسات المرتبطة بالعمالة الأجنبية تخضع لسلسلة من المتغيرات السياسية، والاقتصادية، فعلى سبيل المثال، بعد عام ٢٠٠٣، شهد العراق تحررا اقتصاديًا كبيرًا، أفضى إلى تدفق العمالة الأجنبية من مختلف الدول، ومع ذلك، لم يكن هناك إطار قانوني وتنظيمي مندمج يتعامل مع هذه الظاهرة بشكل شامل، مما أدى إلى ظهور مشاكل تتعلق بتجاوزات قانونية، واستخدام للعمالة الأجنبية، وأحيانًا تهميش للعمالة الوطنية، ايضا أحد الأبعاد السياسية البارزة في هذا السياق هو تأثير الاضطرابات السياسية على فاعلية السياسات الحكومية، فضعف المؤسسات الرسمية ، وتفشي الفساد الإداري والسياسي قد أعاق تنفيذ القوانين التي تهدف إلى حماية حقوق العمالة الوطنية ، وتأمين فرص عمل للعراقيين، علاوة على ذلك، فإن اعتماد الدولة بشكل مفرط على العمالة الأجنبية في بعض القطاعات ، يبرهن غياب رؤية واضحة لسياسات تنمية الموارد البشرية الوطنية[2].

تلعب القوى السياسية في العراق دورًا محوريًا في صياغة السياسات المتعلقة بالعمالة الأجنبية، فغالبًا ما يكون هذا الدور منساقا بالمصالح الحزبية أو الإقليمية، وهو ما يضيف بُعدًا سياسيًا معقدًا لهذه القضية، في بعض الأحيان، تُستخدم العمالة الأجنبية كأداة لتعزيز العلاقات مع دول معينة من خلال فتح المجال أمام مواطنيها للعمل في العراق، على الجانب الآخر، تسعى بعض الأحزاب

([1]) اسيل عمر مسلم، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسية، جامعة البصرة، ٢٠١٦، ص ٣١.

([2]) محمد غربي، الانعكاسات السلبية للعمالة الاجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، العدد ١٠، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦، ص ٢١٠.

السياسية إلى الاستفادة من ملف العمالة الأجنبية لتقوية نفوذها الداخلي[1]، فمثلاً، قد تضغط قوى معينة لتوظيف عمالة أجنبية من أجل تحقيق أرباح اقتصادية أو خدمية ، قصيرة المدى، دون اعتبار التأثيرات السلبية على المدى الطويل، مثل ارتفاع معدلات البطالة بين العراقيين، فضلا عن ذلك إن التحالفات السياسية داخل البرلمان قد تؤثر بشكل مباشر على تشكيل التشريعات المرتبطة بالعمالة الأجنبية، ففي بعض الحالات، قد يتم إبطال أو تعديل القوانين بما يتماشى مع أجندات حزبية ضيقة، مما يضعف قدرة الدولة على تبني سياسات متماسكة تحقق الاتزان بين الحاجة إلى العمالة الأجنبية وضمان حماية حقوق العمالة الوطنية[2].

من ناحية أخرى، يمكن ملاحظة أثر بعض القوى السياسية التي تسعى إلى توجيه السياسات الحكومية نحو تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية، هذا التوجه غالبًا ما يكون مسيرا بالضغوط الاجتماعية من جهة، وبمحاولة كسب التأييد الشعبي من جهة أخرى، لا سيما في ظل ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب العراقي، ومع ذلك، فإن غياب رؤية استراتيجية شاملة يسفر إلى افتقار هذه السياسات للفعالية المطلوبة، ويُعد وجود العمالة الأجنبية في العراق أمر ذات أبعاد سياسية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السلم الداخلي، و من أبرز التحديات التي تثيرها هذه القضية هو إمكانية خلق توترات بين العمالة الأجنبية والوطنية، خصوصا في ظل ازدياد البطالة بين العراقيين، فالشعور بالعزل الذي قد ينتج عن تفضيل العمالة الأجنبية في بعض القطاعات يمكن أن يتحول إلى عامل يثير تذمر شعبيًا، مما يزيد الضغط على صانعي القرار[3].

فضلا عن ذلك يمكن أن تُستخدم العمالة الأجنبية كأداة للتأثير الخارجي على العراق، فبعض الدول المصدرة للعمالة قد تسعى إلى تدعيم نفوذها السياسي والاقتصاد، من خلال توجيه عمالتها للعمل في قطاعات استراتيجية داخل العراق، هذا الأمر قد يضع الحكومة العراقية أمام تحديات تتعلق بالحفاظ على سيادتها الوطنية في ظل الضغوط الخارجية، من جهة أخرى، فإن السياسات غير المنظمة أو العشوائية المتعلقة بالعمالة الأجنبية قد تفضي إلى ظهور مشكلات أمنية، ففي بعض

([1]) رجاء خضير الربيعي، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، العدد ١١٥، ٢٠١٥، ص ١١٣.

([2]) اسيل عمر مسلم، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

([3]) رندا طلال حسن، دور العمال الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية: العراق انموذجا، مجلة كلية الامام الكاظم، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ١١٩.

الحالات، قد يتورط أفراد من العمالة الأجنبية في أنشطة غير قانونية، أو قد تغتنم بعض الجماعات وجودهم لتحقيق أهداف تتعلق بالإخلال بالنظام الداخلي، لذلك، فإن غياب مراقبة صارمة وإطار سياسي واضح لإدارة هذه القضية قد يفسح الأمن القومي لمخاطر جدية[1].

اذ تتأثر سياسات العمالة الأجنبية في العراق بالارتباطات الإقليمية والدولية، حيث تلعب المصالح المتبادلة بين العراق والدول المصدرة للعمالة دورًا كبيرًا في تشكيل هذه السياسات، فعلى سبيل المثال، قد تسعى بعض الدول إلى بث عمالتها إلى العراق كجزء من استراتيجية لمد نفوذها الاقتصادي والسياسي في المنطقة، في المقابل، قد يجد العراق نفسه مرغما على تقديم تسهيلات تتعلق بشغل العمالة الأجنبية لضمان استمرار علاقاته الاقتصادية أو السياسية مع تلك الدول، علاوة على ذلك، يمكن أن تؤثر العمالة الأجنبية على اتزان العلاقات الداخلية بين القوى السياسية المختلفة في العراق، ففي بعض الحالات، قد تؤيد قوى سياسية معينة توظيف عمالة أجنبية من دولة بعينها لدوافع سياسية أو إيديولوجية، مما قد يؤدي إلى تأزم المشهد السياسي الداخلي[2].

المحور الثاني: تأثير العمالة الأجنبية على العمالة الوطنية.

يُعد تأثير العمالة الأجنبية على العمالة الوطنية من القضايا المركزية التي تشغل حيزًا كبيرًا في النقاشات الاقتصادية والسياسية داخل العراق، اذ يتبين هذا التأثير في العديد من الأبعاد الاقتصادية ، والاجتماعية التي تلقي بظلالها على سوق العمل، ومقياس المعيشة للعامل العراقي، أذ تواجه القوى العاملة الوطنية منافسة متصاعدة من العمالة الأجنبية في العديد من القطاعات الحيوية، يتمثل هذا التأثير في عدة مظاهر تتراوح بين تشديد الفرص الوظيفية، وارتفاع معدلات البطالة، إلى تغييرات في طبيعة سوق العمل العراقي، وهو ما يتطلب دراسة معمقة لفهم العلاقة بين الطرفين، اذ يتضح أن تأثير العمالة الأجنبية على العمالة الوطنية في العراق يتسم بالتعقيد، حيث ينطوي على أبعاد اقتصادية واجتماعية متعددة، وبينما تلعب العمالة الأجنبية دورًا مهمًا في دعم الاقتصاد العراقي، إلا أن آثارها السلبية على فرص العمل الوطنية وهيكلة السوق لا يمكن تجاهلها، لذلك، فإن

[1]) محمد غربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣.

[2]) اسيل عمر مسلم، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

مواجهة هذه التحديات تتطلب سياسات حكومية واضحة ومدروسة تهدف إلى تحقيق التوازن بين الاستفادة من العمالة الأجنبية وتعزيز دور العمالة الوطنية في السوق المحلي[1].

اذ تشكل العمالة الأجنبية في العراق ضغطًا كبيرًا على العمالة الوطنية من خلال تنافسها المباشر في القطاعات التي كانت تمثل مصدرًا رئيسيًا لفرص العمل للعراقيين، مثل قطاع البناء والخدمات والصناعة، و يُعزى ذلك في الغالب إلى تفضيل أرباب العمل للعمالة الأجنبية لعدة أسباب، أبرزها التكلفة المنخفضة، حيث يقبل العمال الأجانب عادةً أجورًا أقل مقارنة بالعمالة المحلية، علاوة على ذلك، فإن العمالة الأجنبية غالبًا ما تتمتع بمرونة أكبر وقدرة على العمل في ظروف شاقة مقارنة بالعامل الوطني، الذي قد تكون لديه توقعات أعلى من حيث الأجر وظروف العمل، هذه العوامل تجعل العمالة الوطنية في وضع تنافسي ضعيف، ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب العراقي[2].

ان وجود العمالة الأجنبية بكثافة في السوق العراقي يؤدي إلى تغييرات جوهرية في بنيته، فمن جهة، يساهم العمال الأجانب في سد فجوات المهارات في بعض القطاعات التي قد تفتقر إلى الكوادر المحلية المؤهلة، إلا أن هذا الأمر يحدث على حساب تطوير العمالة الوطنية نفسها، اذ يتسبب الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية في إبطاء برامج التأهيل والتدريب المحلية التي تهدف إلى رفع كفاءة العمال العراقيين، وبالتالي، يصبح سوق العمل أكثر اعتمادًا على القوى العاملة الأجنبية، ما يضعف قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال العمالة[3].

ومن الآثار السلبية الأخرى للعمالة الأجنبية على العمالة الوطنية هو انخفاض مستويات الأجور بشكل عام، حيث يؤدي وجود العمالة الأجنبية المستعدة لقبول أجور أقل إلى تراجع المعيار العام للأجور في السوق، ما يضع العامل العراقي في وضع اقتصادي صعب، فضلا عن ذلك، تسهم العمالة الأجنبية في تقليل الحوافز لتحسين ظروف العمل، إذ يميل أرباب العمل إلى استغلال

[1]) داود يسر قاسم، العمالة الوافدة والهجرة وانعكاسها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢١، ص ٦٥.

[2]) محمد غربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٧.

[3]) رجاء خضير الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

العمالة الأجنبية نظرًا لضعف قدرتهم على التفاوض بشأن حقوقهم مقارنة بالعامل المحلي، ما يؤدي إلى تدهور بيئة العمل بشكل عام[1].

كذلك وجود العمالة الأجنبية بشكل مكثف قد يخلق نوعًا من التوترات الاجتماعية داخل سوق العمل، حيث ينظر بعض العمال العراقيين إلى العمالة الأجنبية على أنها تهديد لمصدر رزقهم، هذا الشعور قد يؤدي إلى ظهور نزاعات أو حالة من عدم الرضا داخل صفوف القوى العاملة المحلية، علاوة على ذلك، قد تُسهم هذه الديناميكية في تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية بين العمال الأجانب والمحليين، حيث تُعامل العمالة الأجنبية في بعض الأحيان بمعايير مختلفة عن العمالة الوطنية، سواء من حيث الأجور أو الامتيازات، ان غياب سياسات حكومية فعالة لتنظيم العلاقة بين العمالة الأجنبية والوطنية يؤدي إلى تفاقم التأثيرات السلبية على العمال العراقيين، فبينما تساهم العمالة الأجنبية في توفير قوى عاملة مؤقتة وضرورية في بعض القطاعات، إلا أن الحكومة تحتاج إلى تبني سياسات متوازنة تضمن حماية حقوق العمالة الوطنية وتعزيز فرص العمل لهم[2].

ومن بين الحلول التي يمكن للحكومة تبنيها[3]:

أ- فرض قيود أكثر صرامة على القطاعات التي يُسمح فيها للعمالة الأجنبية بالعمل.

ب- وضع برامج تدريب وتأهيل لرفع كفاءة العمالة الوطنية وجعلها قادرة على المنافسة.

ج- تحسين ظروف العمل والأجور للعامل العراقي لتقليل الفجوة بينه وبين العمالة الأجنبية.

المحور الثالث: قراءة في السياسات الاجتماعية المرتبطة بالعمالة الأجنبية.

تلعب السياسات الاجتماعية دورًا حاسمًا في تنظيم العمالة الأجنبية وتأثيرها على المجتمعات المحلية، في العراق، تسهم هذه السياسات في تحديد كيفية إدماج العمالة الأجنبية ضمن المجتمع، وضمان تحقيق التوازن بين الاستفادة من قدراتها وحماية مصالح العمالة الوطنية، ومع ذلك، فإن

(1) داود يسر قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

(2) محمد غربي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٩.

(3) رجاء خضير الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.

المؤتمر الخامس عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد ٨

هذه السياسات تواجه تحديات كبيرة تتعلق بضعف البنية التشريعية، والضغوط الاقتصادية، والتأثيرات الاجتماعية المترتبة على وجود العمالة الأجنبية، لذا يهدف هذا المحور إلى تقديم قراءة تفصيلية للسياسات الاجتماعية المتعلقة بالعمالة الأجنبية في العراق، وتحليل انعكاساتها على المجتمع، لكون السياسات الاجتماعية المرتبطة بالعمالة الأجنبية في العراق تمثل جانبًا حيويًا من إدارة هذا الملف المعقد، اذ على الرغم من الجهود المبذولة لتنظيم العمالة الأجنبية من خلال القوانين والتشريعات، إلا أن ضعف تطبيق هذه السياسات وغياب آليات إدماج اجتماعي فعالة يزيد من التحديات التي تواجه المجتمع العراقي، ايضا إن مواجهة هذه التحديات تتطلب تنسيقًا أفضل بين الحكومة والمجتمع المدني، فضلا عن تبني سياسات شاملة تحقق التوازن بين تلبية احتياجات الاقتصاد وحماية النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع[1].

تشكل القوانين واللوائح المنظمة للعمالة الأجنبية الأساس الذي تعتمد عليه السياسات الاجتماعية لتحقيق أهدافها، في العراق، تركز هذه القوانين بشكل أساسي على تنظيم دخول وإقامة العمال الأجانب، وتحديد شروط العمل، وضمان حقوق العمالة المحلية، ومع ذلك، فإن غياب التشريعات الواضحة والشاملة أدى إلى ضعف الرقابة على العمالة الأجنبية وتأثيراتها الاجتماعية، على سبيل المثال، تواجه السلطات تحديات في تطبيق قوانين العمل بشكل صارم على العمالة الأجنبية، مما يؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية مثل استغلال العمالة، وغياب التغطية الصحية والاجتماعية لهم، كما أن عدم وجود آليات فعالة لضمان انسجام العمالة الأجنبية مع القيم الاجتماعية والثقافية المحلية قد يؤدي إلى توترات اجتماعية[2].

تتسبب العمالة الأجنبية في تغييرات ملحوظة في الهيكل الاجتماعي للمجتمع العراقي، حيث يمكن أن تؤدي إلى اختلال في التوازن الاجتماعي بين القوى العاملة المحلية والأجنبية، ومن أبرز هذه التأثيرات[3]:

([1]) رندا طلال حسن، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

([2]) اسيل عمر مسلم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.

([3]) بسمة رحمن عودة الصبّاح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار : دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد ٣٧، الجامعة الاسلامية، النجف الاشرف، ٢٠٢٣، ص ٥١.

أ- التغير في القيم الاجتماعية: قد يؤدي وجود العمالة الأجنبية بكثافة إلى تأثير على النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع، خصوصًا إذا كانت هناك فروقات كبيرة في القيم والعادات.

ب- التوترات الاجتماعية: يمكن أن ينشأ نوع من التنافس غير الصحي بين العمالة الوطنية والأجنبية، مما يعزز مشاعر الاستياء لدى القوى العاملة المحلية، خاصة في ظل البطالة المرتفعة.

ج- الفجوة الاقتصادية: يؤدي الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية منخفضة التكلفة إلى إضعاف فرص العمالة المحلية في تحسين مستويات دخلها، مما يوسع الفجوة الاقتصادية داخل المجتمع.

على الرغم من أهمية العمالة الأجنبية في تلبية احتياجات الاقتصاد العراقي، إلا أن السياسات الحالية تفتقر إلى برامج واضحة تهدف إلى إدماجهم اجتماعيًا ضمن المجتمع، اذ إن غياب هذه السياسات يخلق حالة من الانفصال بين العمالة الأجنبية والمجتمع المضيف، مما يزيد من فرص حدوث نزاعات اجتماعية أو اقتصادية، على سبيل المثال، لا توجد برامج تدريبية أو تعليمية تهدف إلى تعريف العمالة الأجنبية بالقيم الثقافية والاجتماعية المحلية، ما يجعلهم عرضة للانعزال أو التسبب في تصادمات ثقافية، فضلا عن ذلك ، فإن ضعف التنسيق بين الجهات الحكومية والمجتمع المدني في هذا المجال يؤدي إلى تفاقم هذه الفجوة[1].

يشكل التزايد في أعداد العمالة الأجنبية ضغطًا على الخدمات الاجتماعية المقدمة في العراق، مثل الصحة، التعليم، والإسكان، ففي بعض المناطق، يؤدي تدفق العمالة الأجنبية إلى زيادة الطلب على هذه الخدمات، مما قد يؤثر سلبًا على جودة الخدمة المقدمة للمواطنين العراقيين، على سبيل المثال، قد تتسبب العمالة الأجنبية في زيادة الضغط على المرافق الصحية، خاصة في المناطق التي يعملون فيها بكثافة، مما يقلل من فرص حصول المواطنين على الخدمات الصحية بجودة عالية، كما أن بعض المناطق قد تعاني من نقص في المساكن بسبب زيادة الطلب الناتج عن العمالة الأجنبية، ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الإيجارات[2].

([1]) داود يسر قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨.

([2]) رجاء خضير الربيعي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

ويلعب المجتمع المدني دورًا مهمًا في دعم السياسات الاجتماعية المرتبطة بالعمالة الأجنبية، لاسيما في ظل غياب التنسيق الحكومي الفعال، اذ يمكن للمؤسسات المدنية أن تسهم في[1]:

أ- تعزيز الوعي المجتمعي بشأن أهمية العمالة الأجنبية ودورها في الاقتصاد.

ب- تقديم الدعم القانوني والاجتماعي للعمالة الأجنبية بما يضمن حقوقهم ويقلل من فرص استغلالهم.

ج- تنظيم حملات تهدف إلى تقليل التوترات الاجتماعية بين العمالة الأجنبية والمحلية من خلال تعزيز قيم التعايش والاحترام المتبادل.

الخاتمة

يمثل موضوع العمالة الأجنبية في العراق أحد التحديات الكبرى التي تواجه السياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلاد، حيث يرتبط بمجموعة من القضايا المعقدة التي تؤثر على الاستقرار الداخلي وسوق العمل والعلاقات الاجتماعية، لقد حاول البحث استكشاف الأبعاد المختلفة لهذه القضية، من خلال تحليل الأبعاد السياسية والاجتماعية المرتبطة بالعمالة الأجنبية، فضلا عن دراسة تأثيرها المباشر وغير المباشر على العمالة الوطنية، اذ أظهرت الدراسة أن العمالة الأجنبية تمثل عاملًا مهمًا في تلبية احتياجات بعض القطاعات الاقتصادية، إلا أن غياب السياسات الشاملة والمنظمة يؤدي إلى تأثيرات سلبية متعددة، فمن ناحية، تساهم العمالة الأجنبية في إضعاف فرص العمالة الوطنية في السوق، ومن ناحية أخرى، تؤدي إلى تغييرات في النسيج الاجتماعي العراقي، كما تبين أن غياب التشريعات الواضحة وافتقار برامج الإدماج الاجتماعي يزيدان من حدة هذه المشكلة، مما يجعلها قضية تتطلب اهتمامًا حكوميًا عاجلًا، اذ إن معالجة تحديات العمالة الأجنبية في العراق تتطلب تطوير سياسات حكومية متكاملة تأخذ في الحسبان التوازن بين احتياجات السوق وحماية العمالة الوطنية، فضلا عن تحسين التشريعات المتعلقة بالعمالة الأجنبية، كما أن دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية يجب أن يكون أكثر فاعلية في تحقيق التكامل الاجتماعي وتقليل التوترات بين العمالة الأجنبية والمحلية.

([1]) داود يسر قاسم، مصدر سبق ذكره، ص ٧١.

إن موضوع العمالة الأجنبية في العراق يمثل قضية متشابكة تتطلب من صانعي القرار والمؤسسات الحكومية والمجتمع المدني العمل بشكل مشترك لتطوير سياسات شاملة وفعّالة، فالحلول يجب أن تتجاوز الاستجابات المؤقتة إلى استراتيجيات بعيدة المدى تحقق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لجميع الأطراف، اذ إن مستقبل استقرار سوق العمل والمجتمع العراقي يعتمد على نجاح هذه السياسات في تحقيق هذا التوازن بشكل عادل ومستدام.

الاستنتاجات:

١- يتضح من البحث أن غياب رؤية استراتيجية واضحة لإدارة ملف العمالة الأجنبية يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، حيث تظل السياسات الحالية قاصرة عن تحقيق توازن فعّال بين العمالة الوطنية والأجنبية.

٢- تؤثر العمالة الأجنبية سلبًا على العمالة الوطنية من خلال تقليل فرص العمل، وتخفيض مستويات الأجور، وتعزيز الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية في قطاعات معينة، مما يعوق تطوير المهارات الوطنية.

٣- يتسبب تزايد أعداد العمالة الأجنبية في العراق بضغط كبير على الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والإسكان، مما يؤثر على جودة هذه الخدمات ويزيد من الأعباء التي تواجه المواطنين.

٤- تشير النتائج إلى أن السياسات الاجتماعية المتعلقة بالعمالة الأجنبية في العراق تفتقر إلى برامج واضحة للإدماج الاجتماعي، مما يؤدي إلى توترات ثقافية واجتماعية بين المجتمع المحلي والعمالة الأجنبية.

٥- يمكن للمجتمع المدني أن يلعب دورًا محوريًا في تنظيم العلاقة بين العمالة الأجنبية والوطنية، إلا أن ذلك يتطلب وجود تشريعات فعّالة تضمن حماية حقوق الطرفين وتقلل من فرص الاستغلال والتوترات.

التوصيات:

١- من الضروري أن تتبنى الحكومة العراقية سياسات وتشريعات أكثر صرامة لتنظيم العمالة الأجنبية، تضمن تحديد حصص لعدد العمال الأجانب في بعض القطاعات، فضلا عن توفير آليات فعّالة لضمان حقوقهم وحقوق العمالة الوطنية، و ينبغي أن تكون هذه التشريعات متكاملة بحيث تتواكب مع المتغيرات الاقتصادية وتستجيب لاحتياجات سوق العمل الوطني، علاوة على ذلك، يجب أن تتضمن هذه السياسات وضع برامج تدريبية وطنية تهدف إلى رفع كفاءة العمالة المحلية، وتقليل الفجوة بينها وبين العمالة الأجنبية.

٢- يجب على المؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني أن يلعبوا دورًا أكبر في التوعية بقضايا العمالة الأجنبية وتأثيراتها على المجتمع، و يتطلب ذلك إنشاء برامج توعوية تهدف إلى تعزيز التعايش السلمي بين العمالة الأجنبية والمجتمع المحلي، كذلك دعم المشاريع التي تهدف إلى دمج العمالة الأجنبية في المجتمع العراقي بشكل يساهم في تحسين بيئة العمل والتقليل من التوترات الاجتماعية.

٣- من أجل معالجة التأثيرات السلبية للعمالة الأجنبية على العمالة الوطنية، يجب أن تكون هناك استثمارات في تحسين السياسات الاجتماعية والخدمية التي تدعم رفاهية العامل العراقي، اذ يتعين على الحكومة العمل على تحسين جودة التعليم والتدريب المهني لضمان أن تكون العمالة الوطنية مؤهلة للتنافس في جميع القطاعات.

المصادر والمراجع

١) اسيل عمر مسلم، التنظيم القانوني للعمالة الوافدة الى العراق (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والسياسية، جامعة البصرة، ٢٠١٦

٢) بسمة رحمن عودة الصبّاح، العمالة الوافدة في العراق الأسباب والآثار : دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية، مجلة الكلية الاسلامية الجامعة، العدد ٣٧، الجامعة الاسلامية، النجف الاشرف، ٢٠٢٣

٣) داود يسر قاسم، العمالة الوافدة والهجرة وانعكاسها على سوق العمل في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٢١

٤) رجاء خضير الربيعي، الفقر وسوق العمل في العراق دراسة تحليلية ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، العدد ١١٥، ٢٠١٥

٥) رندا طلال حسن، دور العمال الاجنبية في ارتفاع مؤشر الفقر في الدول النامية: العراق انموذجا، مجلة كلية الامام الكاظم، العدد ١، ٢٠٢٤

٦) محمد غربي، الانعكاسات السلبية للعمالة الاجنبية على دول مجلس التعاون الخليجي والسياسات المتبعة للحد منها، مجلة المفكر، العدد ١٠، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ٢٠١٦